

## اقتصاد

صفات التأمين لا قيمة لها... الدواء غير موجود  
والأنسولين شبه مفقود والمرضى يبحثون..!

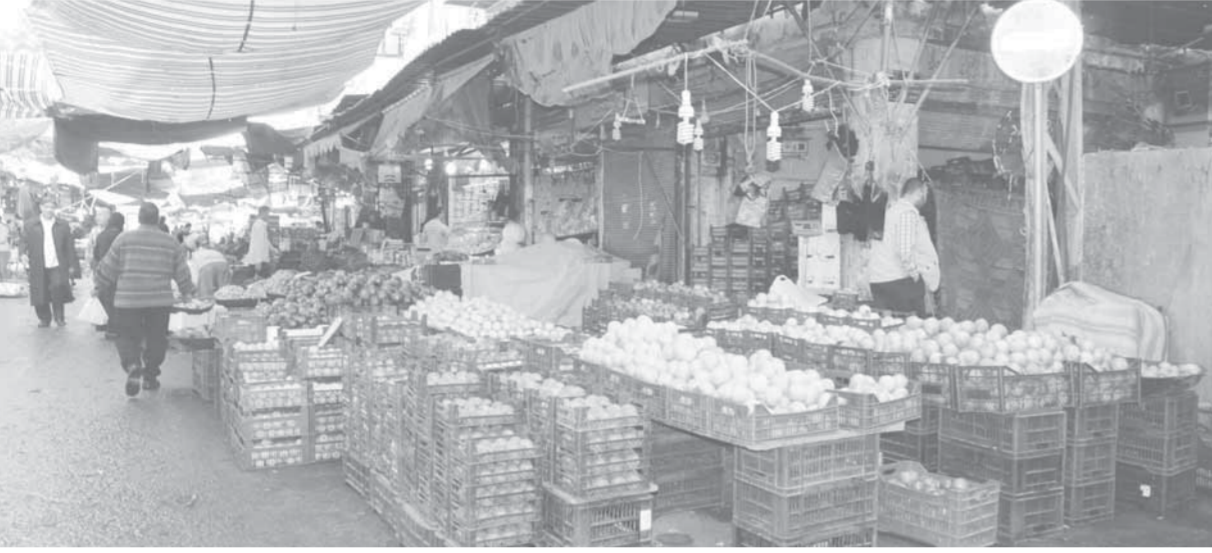
| نهي شيخ سليمان

ناقش أعضاء مجلس محافظة اللاذقية خلال جلستهم للندوة الأولى من العام الحالي وبرئاسة د. أوس عثمان الواقع التربوي والصحي والصيدلاني في اللاذقية، وبدأت الجلسة بعرض المدارس والمخابز والمستوصفات التي سيتم تبديل أسمائها بأسماء شهداء من المنطقة التابعين لها، وحصل خلاف حول تسمية مخبز باسم شهيد على حين هناك شهيد داره بجوار المخبز وهو الأول بالتسمية كما رأى أحد الأعضاء، واقتراح البعض لمعالجة إشكالات كهذه، أن يتم اعتماد صيغة للتسمية إما وفق الأقدمية أو قريب دار أسرة الشهيد للمنشأة، ووعد رئيس المجلس د. أوس بمعالجة هذه المشكلة.

وتابع أعضاء المجلس جلستهم بطرح مشكلة التعامل مع بطاقة التأمين من أغلبية الصيدليات الذين لا يرغبون في التعامل بها رغم وجود تعاقدهم مع الشركات الخاصة بها، مشيرين إلى أنه عندما تعرض الوصفة الخاصة للتأمين على الصيدلاني، دائماً يحضر الجواب - الدواء غير موجود- رغم توفره في صيدليات أخرى غير متعاقدة، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على احتكار الدواء بشكل أو بآخر، وأضاف أحد الأعضاء قائلاً: بعض الصيدليات تمتنع عن صرف الدواء بحجة أنه غير موجود، وتصرف بدلا منه مواد أخرى، على حين لفت البعض إلى ضرورة معالجة مشكلة التأمين على العمل في الصيدليات، فأغلبهم غير اختصاصيين وتزدهم الخبرة، مطالبين في حال عدم

تأمين على الصيدلاني، دائماً يحضر الجواب - الدواء غير موجود- رغم توفره في صيدليات أخرى غير متعاقدة، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على احتكار الدواء بشكل أو بآخر، وأضاف أحد الأعضاء قائلاً: بعض الصيدليات تمتنع عن صرف الدواء بحجة أنه غير موجود، وتصرف بدلا منه مواد أخرى، على حين لفت البعض إلى ضرورة معالجة مشكلة التأمين على العمل في الصيدليات، فأغلبهم غير اختصاصيين وتزدهم الخبرة، مطالبين في حال عدم

تأمين على الصيدلاني، دائماً يحضر الجواب - الدواء غير موجود- رغم توفره في صيدليات أخرى غير متعاقدة، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على احتكار الدواء بشكل أو بآخر، وأضاف أحد الأعضاء قائلاً: بعض الصيدليات تمتنع عن صرف الدواء بحجة أنه غير موجود، وتصرف بدلا منه مواد أخرى، على حين لفت البعض إلى ضرورة معالجة مشكلة التأمين على العمل في الصيدليات، فأغلبهم غير اختصاصيين وتزدهم الخبرة، مطالبين في حال عدم

توقعات متشائمة للمدير السابق للمركزي للإحصاء:  
ارتفاع الأسعار بنسبة ٥٠٪ خلال عام ٢٠١٧

| علي محمود سليمان

ارتفع معدل التضخم بنسبة ٢٧٪ بين شهري أيار وحزيران من العام الماضي ٢٠١٦ وذلك وفق بيانات رسمية حديثة اطلعت عليها «الوطن»، حيث سجل معدل التضخم لشهر حزيران ارتفاعاً بنسبة ٦٦٠٪، بينما كان قد وصل إلى ٥٢١٪ خلال شهر أيار الماضي وفق ما صدر عن المكتب المركزي للإحصاء، حيث يعتبر العام ٢٠١٠ هو (سنة الأساس) التي يقاس على أساسها الرقم القياسي للأسعار، وقد عزى مسؤول حكومي سبب الارتفاع إلى رفع أسعار المشتقات النفطية والاتصالات الذي حدث خلال الشهر السادس من العام الماضي، ولا ننسى ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي أمام الليرة في تلك الفترة.

وفي تصريح له «الوطن» اعتبر أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور شفيق عريش أن ازدياد التضخم بنسبة ٢٧٪ خلال شهر واحد هو مؤشر لسوء ضبط الأسواق والأسعار والمحافظة على مستوى معيشة المواطن نظراً للمستوى الذي وصلت إليه، موضحاً بأنه لا يمكن امتصاص التضخم في الوقت الراهن بأي حال من الأحوال، وإنما يمكن تخفيفه من خلال زيادة العرض وعقلنة الطلب من جديد، مشيراً إلى أن الحديث عن تقلبات سعر صرف الدولار كسبب للتضخم هو مجرد شائعة لتعليق مشاكلنا عليها، حيث إن ارتفاع سعر الصرف أثر فقط عند ارتفاعه فقام التجار برفع أسعار المواد والسلع على هوامهم، ولكن عندما عاد وانخفض لم تشهد أي خفض للأسعار، وهذا دليل على ضعف السياسات المالية والنقدية والاقتصادية وأن الحكومات المتتالية لم تقم بما هو مطلوب منها لحماية معيشة المواطن.

وأشار عريش (المدير السابق للمكتب المركزي للإحصاء) إلى أنه وفق هذه المعدلات يمكن أخذ نسبة وسطية بحوالي ٣٪ شهرياً وبمعدل تراكمي للتضخم الثاني من العام ٢٠١٦ سيكون

## زيادة الأجور بمعدل التضخم أمر يستحيل تطبيقه

ولما اضطررنا لإقامة مزايدات لبيع الدولار، لأن رفع الأجور والرواتب يعني تحريض الطلب مؤقتاً على السلع، ومن ثم الوقوع في حلقة مفرقة من التضخم ومن المعلوم أن زيادة الأجور والرواتب هي أسهل حل لأي مشكلة اقتصادية ولكنه واقعياً حل غير مجد على المدى الطويل، ولذلك فشلنا على مدار العقود الماضية من خلال تحريك أسعار المشتقات النفطية صعوداً وتعويض الموظفين بمبالغ بسيطة كتعويض معيشي، ومن بعد ذلك لا نبحت عن النتائج، وهم يكون تأمين موارد للخزائن من خلال فرق عائدات رفع أسعار المشتقات النفطية، وما دفع للموظفين هناك إنتاج لكنها استغفينا عن جانب كبير من المستودات ومن الطلب على العملة الصعبة

لدينا زيادة بالتضخم تعادل ٣٠٪ وصولاً لبدء العام ٢٠١٧، وذلك يمكن القول إن السياسة النقدية ساهمت في فلتان الأسعار، ولم تكن فاعلة وإنما كان هناك ضربات عشوائية، وأكبر خطأ قاموا به عندما جعلوا المعركة الاقتصادية بالكامل، عبارة عن تثبيت سعر الصرف، وهو السبب الذي أدى لفلتان الأسعار وعدم استقرار صرف الليرة.

وتوقع عريش أن ترتفع الأسعار بحوالي ٥٠٪ خلال العام الحالي ٢٠١٧، وذلك استناداً للسلسلة الزمنية التي رافقتنا من العام ٢٠١١ وحتى الآن، وعلى رصد ومتابعة حالة الأسواق والارتفاعات المتتالية فيها، فهناك سلع ارتفعت أسعارها مؤخراً بنسبة ١٦٪. مؤكداً أن التفكير بربط الأجور والرواتب

بمعدل التضخم كحل للمشكلة هو أمر يستحيل تطبيقه واقعياً لأن التضخم لا يرتبط بالرواتب والأجور فقط، فالنقائص لا تحصر بسلة المستهلك فقط، وكانت تركيا قد نفذت هذا الحل سابقاً عندما ارتفعت معدلات التضخم لديها بمعدلات مرتفعة وبظروف مختلفة عن ظروفنا ومع ذلك فشلت التجربة وندمت عليها، ولدينا لا يمكن تطبيق هذه التجربة لأن ذلك يعني زيادة الرواتب بنسبة ٦٠٠٪ فوراً، وبالتالي سيتضاعف حجم التضخم بشكل جنوني ولن يكون هناك إمكانية لضبطه.

وبين عريش أن الحل البديل يكون بضبط الأسعار وتشجيع الإنتاج المحلي، فلو كان هناك إنتاج لكنها استغفينا عن جانب كبير من المستودات ومن الطلب على العملة الصعبة

إحجام المتعهدين عن التعاقد  
يبقي ٦ مدارس خارج الاستثمار

المعقول أن يتوقف المشروع البنائي لها طوال هذه المدة مع عجز الجهة المشرفة والمنفذة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام المتعهدين لإكمال هذه المشاريع؟! وخاصة أن توقف هذه المشاريع زاد من قيمة العقود المالية لتلك المدارس حيث لم تكن تتجاوز الكلفة الإجمالية لهذه المدارس ٩٦ مليون ل.س بواقع ١٦ مليون ل.س لكل مدرسة في حين حالياً باتت تكلفة كل مدرسة تفوق ١٠٠ مليون ل.س.

ويعزو مدير التخطيط في مديرية الخدمات الفنية في السويداء المهندس غازي الحلبي توقف العمل في هذه المدارس منذ نحو ست سنوات إلى الأزمات التي ضربت البلاد وحالت من دون قدرة المتعهدين على تأمين مستلزمات العمل من مواد بناء واستجراها من ريف دمشق بسبب الطرق غير الآمنة وعدم قدرة السيارات على نقل المواد من بعض ورمل ما دفع للتوقف عن إنجاز الأعمال ضمنها بحيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز ٤٠٪ كما أن

المعقول أن يتوقف المشروع البنائي لها طوال هذه المدة مع عجز الجهة المشرفة والمنفذة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام المتعهدين لإكمال هذه المشاريع؟! وخاصة أن توقف هذه المشاريع زاد من قيمة العقود المالية لتلك المدارس حيث لم تكن تتجاوز الكلفة الإجمالية لهذه المدارس ٩٦ مليون ل.س بواقع ١٦ مليون ل.س لكل مدرسة في حين حالياً باتت تكلفة كل مدرسة تفوق ١٠٠ مليون ل.س.

ويعزو مدير التخطيط في مديرية الخدمات الفنية في السويداء المهندس غازي الحلبي توقف العمل في هذه المدارس منذ نحو ست سنوات إلى الأزمات التي ضربت البلاد وحالت من دون قدرة المتعهدين على تأمين مستلزمات العمل من مواد بناء واستجراها من ريف دمشق بسبب الطرق غير الآمنة وعدم قدرة السيارات على نقل المواد من بعض ورمل ما دفع للتوقف عن إنجاز الأعمال ضمنها بحيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز ٤٠٪ كما أن

المعقول أن يتوقف المشروع البنائي لها طوال هذه المدة مع عجز الجهة المشرفة والمنفذة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام المتعهدين لإكمال هذه المشاريع؟! وخاصة أن توقف هذه المشاريع زاد من قيمة العقود المالية لتلك المدارس حيث لم تكن تتجاوز الكلفة الإجمالية لهذه المدارس ٩٦ مليون ل.س بواقع ١٦ مليون ل.س لكل مدرسة في حين حالياً باتت تكلفة كل مدرسة تفوق ١٠٠ مليون ل.س.

ويعزو مدير التخطيط في مديرية الخدمات الفنية في السويداء المهندس غازي الحلبي توقف العمل في هذه المدارس منذ نحو ست سنوات إلى الأزمات التي ضربت البلاد وحالت من دون قدرة المتعهدين على تأمين مستلزمات العمل من مواد بناء واستجراها من ريف دمشق بسبب الطرق غير الآمنة وعدم قدرة السيارات على نقل المواد من بعض ورمل ما دفع للتوقف عن إنجاز الأعمال ضمنها بحيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز ٤٠٪ كما أن

## «المركزي»: هذه شروط كسر الوديعة في حال وفاة المودع



| محمد راكان مصطفي

وتستمر الوديعة حتى حلول أجلها وفق أحكام المادة ١٩٨ من قانون التجارة رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٧ الذي يتناول موضوع الأعمال المصرفية والودائع المصرفية، التي نصت على أنه إذا توفي المودع تستمر الوديعة قائمة وفقاً لشروط العقد ما لم يطلب الوديعة استردادها وقيل حلول أجلها.

كما أجاز التعميم للمصرف عدم تجديد الوديعة وإنهاؤها عند حلول أجلها.

التقدم إلى المصرف المعني بوثائق مصدقة من المحكمة المختصة تثبت رفع الدعوى خلال الفترة الواقعة بين تاريخ تبليغهم قرار الوديعة كسر الوديعة وبغاية انتهاء فترة ثلاثة الأيام، وفي حال تقدم أحد الورثة بوثائق مصدقة من المحكمة المختصة تفيد برفع الدعوى أصلاً، يجب على المصرف المعني عدم تسليم الوديعة لحين صدور حكم مكتسب الدرجة القطعية وصالح للتفويض.

أصدرت مديرية الشؤون القانونية في مصرف سورية المركزي تعميماً بعدم جواز كسر الوديعة في حال وفاة المودع قبل حلول أجلها، إشارة إلى مداولة لجنة مصرف سورية المركزي ٢/٨٠/ص تاريخ ٢٠١٧/١/١٦.

وطالب التعميم رقم ٥/٢٥٥/٥ تاريخ ٢٠١٧/١/٢٥ الصادر إلى جميع المصارف العاملة في البلد (اطلعت عليه «الوطن») أن يتم الالتزام بالآلية كسر الوديعة في حالة الوفاة الإلزامية وفقاً لأحكام مجلس النقد والتسليف رقم ٨٠٤ لعام ٢٠١٢ التي تنص على أنه بما يخص الوديعة التي يتوفى صاحبها ويكون للورثة حصة فيها، يحق للورثة الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع الوديعة المصرفية كسر هذه الوديعة قبل حلول أجلها، على أن يبلغوا قراراتهم إلى باقي الورثة بكتاب مضمون أو بطريقة رسمية أخرى، وعلى من خالف من الورثة المتبقين الحق بالرجوع إلى المحكمة المختصة خلال شهرين من تاريخ تبليغهم قرار الوديعة.

وفي حال عدم توفر الأغلبية المنصوص عليها، فعلى من يريد استرداد حصته من الوديعة إقامة الدعوى أمام القضاء المختص، ولا يجوز للمصارف المعنية تسليم الوديعة إلا بعد انتهاء ثلاثة أيام عمل على المهلة المحددة بشهرين، ويجب على الورثة المعارضين

محافظ يشكي «الصرافات» لمدير التجاري السوري  
أصبحت عبئاً على كل من يتعامل معها!

المواطن والحفاظ على البيئة. وخلال الجولة أيضاً أمر المحافظ بتنظيم ضبط فسر الأسيير لارتكابه مخالفة سون تصنيع الرغبة وتردي واقع النظافة في خطوط إنتاجه وكذلك ضبط أحد محال الفروج مخالفتها القواعد الصحية.

وفي حي البارودية التقى الدكتور الحزوري المواطنين الذين يطوفون بأعداد كبيرة وطواقم طويلة أمام صرافات الفرع ٢ للمصرف التجاري في حماة واستمع إلى معاناتهم الشهرية في الحصول على رواتبهم.

وعلى خلفية هذا اللقاء خاطب المحافظ المدير العام للمصرف التجاري السوري لبحث هذه المشكلة الخدمية التي أصبحت عبئاً على كل من يتعامل مع صرافات المصرف التجاري بسبب الفصل المتكرر لشبكة الإنترنت في الصرافات وتباطؤ الفنين في معالجة هذا الخلل وباقي المشاكل الفنية الأخرى والضعف والترخي في عملية تغذية الصرافات بالسيولة المالية المطلوبة الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد شديد على كوات الصرافات طوال فترات الشهر. كما شملت جولة المحافظ حي سريحين الذي شكاه من تكسر أكوام القمامة في بعض المواقع وتباطؤ وتلك العاملين في مجلس المدينة عن ترحيلها بمواعيدها بذريعة صعوبة الوصول إليها.

| محمد أحمد خيازي

ذبح الخراف في شوارع الأسواق الشعبية، وبيع اللحوم على أرصفتها بعد من الظواهر المنتشرة والمألوفة في حماة، والمزرعة أيضاً، ولهذا أوعز محافظ حماة الدكتور محمد الحزوري بضرورة تحسين واقع النظافة وإيجاد آلية أكثر فاعلية وجدى للتعامل مع الأسواق الشعبية في مدينة حماة التي يكثر فيها باعة اللحوم والخضار منعاً من انتشار الروائح الكريهة والمناظر المزعجة غير الحضارية.

جاء ذلك خلال جولة تفقدية له صباح أمس في أسواق حي المناخ والأميرية والبارودية التي تضم الكثير من الباعة الجوالين ومحال الجزارين وبيع اللحوم.

وشدد على مكافحة ظاهرة ذبح إنثاغ غمام العواس والذبح في الشارع وخارج المسلخ والتي تسبب إزعاجاً كبيراً لسكان الحي والمارة وتكثيف عناصر دائرة الرقابة الصحية في مجلس مدينة حماة لرصد واقع هذه المحلات ونشاطها.

إضافة إلى التشدد في الرقابة الصحية على مجمل الصناعات والمنتجات الغذائية الأخرى كورشات تصنيع الحلويات والمعجنات والقطاير والمطاعم الشعبية والزماها التقيد بالقواعد الصحية بما يضمن سلامة

| عبيد صيموعة

رغم الحاجة الكبيرة إليها أمام أعداد الطلاب المتزايدة إلا أن متعهدي الأبنية المدرسية في كل من قرى يارك وصلخد- عرمان- ذيبين- حزم- وعري أصحابهم العجز عن إكمال بناء هذه المدارس التي جرى تعهدها منذ عام ٢٠١٠.

حيث أكد أهالي تلك القرى ضرورة قيام مديرية الخدمات ومن خلفها مديرية التربية بالأسرع في حل الإشكالات المتعلقة ببناء وإكمال تلك المدارس نظراً للحاجة الماسة إليها أمام أعداد الطلاب المتزايدة بعد استقبال تلك القرى لعائلات وافدة من خارج المحافظة ما شكل ضغطاً على المدارس المستمرة تعليمياً وخاصة مع لجوء بعض المدارس في القرى المذكورة إلى اتباع دوام مسائي لاستيعاب هذا الكم العدي من الطلاب ليقبى سؤال الأهل وهو: مهما كانت المبررات التي أتى بها متعهدو هذه المدارس، أفليس من غير



تعتبر الأونروا إحدى وكالات الأمم المتحدة التي أسست من قبل الجمعية العامة عام ١٩٤٩، ومكلفة بتوفير المساعدة والحماية للفلسطينيين الذين يقارب عددهم ٥ ملايين نسمة. وتتمثل مهمتها في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة لتحقيق كامل إمكاناتهم في مجال التنمية البشرية، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لمحتهم. تشمل خدمات الأونروا التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وتحسين المخيمات والتمويل الصغير والمساعدات الطارئة. يتم تمويل الأونروا بشكل شبه كامل من خلال التبرعات الطوعية.

## ترغب الأونروا في ملء الشواغر التالية:

رقم الوظيفة Vacancy No	الشاعر Vacancy	الدرجة الوظيفية Grade	مكان العمل Duty Station
٢٠١٧/٠١	Senior Procurement Officer مسؤول رئيسي للمشتريات	١٧	Damascus - دمشق
٢٠١٧/٠٢	Procurement Officer مسؤول مشتريات	١٤	Damascus - دمشق
٢٠١٧/٠٣	Warehousing and Distribution Officer مسؤول مستودعات وتوزيع	١٥	Damascus - دمشق
٢٠١٧/٠٤	Senior Fleet Management Officer مسؤول رئيسي لإدارة قوافل السيارات	١٦	Damascus - دمشق

لعلومات أكثر عن الوظائف المتاحة وكيفية التقديم إليها يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للأونروا <https://jobs.unrwa.org/frmListVacancies.aspx> علماً أن آخر موعد للتقديم لهذه الوظائف هو ٤ شباط ٢٠١٧.